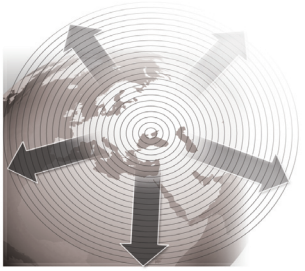

مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة

رائدة شبيب

باحثة متخصصة في الشئون الأوروبية

ملخص الدراسة

ليس سهلاً عرض الواقع الراهن للمرأة الأوروبية، والمرأة المسلمة في أوروبا، عرضًا موضوعيًّا في بحث موجز، دون الخروج أولاً من مفعول ردود الفعل على الأجواء المثيرة التي تصنعها الأحداث أو يصنعها التعميم في متابعة ما أسفرت عنه حركات «تحرير المرأة» أوروبيًّا على صعيد تفكيك الأسرة والتي باتت إحدى الأدوات المهمة التي توظفها الاستراتيجيات الغربية لتغيير قيم ومفاهيم الأمة وأبنيتها الاجتماعية والمجتمعية المتعددة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء أولاً على المسار التاريخي الذي اتخذته الحركات النسوية الأوروبية، وأين وصلت الآن بدءًا من الثورة الفرنسية التي اعتبرت منطلقًا للصراع من أجل حقوق النساء مرورًا بالثورات التي ظهرت في دول أوروبية أخرى خلال النصف الأول من القرن الميلادي التاسع عشر، وظهور الحركات النسوية الأولى في أوروبا التي تتبنى بشكل أساسي المساواة بين الجنسين.

وكان من أمثلة ذلك الحركات النسوية التي نشأت في ألمانيا وكانت منقسمة على نفسها، شأنها شأن الانقسام ما بين مجتمع مدني وطبقة عمالية، فنشأت حركتان نسويتان، مدنية وعمالية، واتبعتا في السعي من أجل حقوق المرأة أسلوبين مختلفين، كما ركّزتا على نقاط ثقل متباينة.

ولم تتراجع النساء في أوروبا عن مطالبهنّ ومواقفهن خلال العقود العديدة الماضية، واختلفت الفترة الزمنية اللازمة بين دولة أوروبية وأخرى على حسب الظروف السائدة وما طرحت الحركات النسوية من مبادرات ومطالب، إنّما أمكن خلال القرن الميلادي العشرين الوصول إلى الهدف النهائي من حيث المساواة القانونية، وتحرير المرأة من ارتباطها بالرجل في مختلف الدول الأوروبية.

وفي الوقت الحاضر تبدو صورة المرأة الأوروبية، أو الغربية عمومًا، لكثير من أهل البلدان العربية، صورة جذابة، صورة كائن حر يعتمد على نفسه، بين يديه مختلف الإمكانات، ولا تعترضه حواجز ما. هل هذا صحيح فعلاً؟!.. وكيف وصلت النساء الغربيات إلى حقوقهن؟ وما أحوالهنّ في العصر الحاضر مع ما تحقق من حقوق وحريات؟.. وكيف نقوّم وضع النساء في أوروبا على ضوء الظروف الحالية؟

تركّز الدراسة على وضع المرأة نفسها، وما أصبح يعنيه «تحريرها» أوروبيًّا، وهو ما يحدّد معالم خلفية التصرّفات والمواقف الرسمية وغير الرسمية إزاء المرأة المسلمة في الدول الأوروبية، كما يمهّد لبيان المدخل الأفضل من أجل التعامل إسلاميًّا مع هذه القضية بمختلف جوانبها.

مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة

رائدة شبيب

باحثة متخصصة في الشئون الأوروبية

ليس سهلاً عرض الواقع الراهن للمرأة الأوروبية، والمرأة المسلمة في أوروبا، عرضًا موضوعيًا في بحث موجز، دون الخـــروج أولاً من مفعول ردود الفعل على الأجواء المثيرة التي تصنعها الأحداث، مثل قوانين حظر الحجاب، أو يصنعها التعميم في متابعة ما أســـفرت عنه حركات «تحرير المرأة» أوروبيًا على صعيد تفكيك الأسرة، والتي باتت إحدى الأدوات المهمة التي توظفها الاســـتراتيجيات الغربية لتغيير قيم ومفاهيم الأمة وأبنيتها الاجتماعية والمجتمعية المتعددة.

لهذا تعمد الفقرات التالية إلى تســـليط الضوء أولاً على المســـار التاريخي الذي اتخذته الحركات النســـوية الأوروبية، وأين وصلت الآن؛ لاستيعاب ما يظهر بالمنظور الإسلامي من تناقضات راهنة، من الأمثلة عليها تقنين أشكال أخرى للعلاقات بين الجنســـين تزيد من تغييب الأسرة بصيغتها المعروفة، وتضاعف ما يترتب على ذلك بالنسبة إلى الجيل القادم.. من أطفال الجيل الحاضر.

وهـــذه النتائج بالـــذات غير مطروحة في هذا البحـــث الذي يركّز على وضع المرأة نفســـها، وما أصبح يعنيه «تحريرها» أوروبيًا، وهو ما يحدّد معالم خلفية التصرّفات والمواقف الرسمية وغير الرسمية إزاء المرأة المسلمة في الدول الأوروبية، كما يمهّد لبيان المدخل الأفضل من أجل التعامل إسلاميًا مع هذه القضية بمختلف جوانبها.

وفـــي الوقت الحاضـــر تبدو صورة المرأة الأوروبية، أو الغربية عمومًا، لكثيـــر من أهل البلدان العربية، صورة جذابة، صورة كائن حر يعتمد على نفسه، بين يديه مختلف الإمكانات، ولا تعترضه حواجز ما. هل هذا صحيح فعلاً؟!.. وكيف وصلت النساء الغربيات إلى حقوقهن؟ وما أحوالهنّ في العصر الحاضر مع ما تحقق من حقوق وحريات؟.. وكيف نقوّم وضع النساء المسلمات في أوروبا على ضوء الظروف الحالية؟..

لم تكن أوضاع النســـاء الغربيات ســـارّة لزمن طويل، لم يتمتّعن بالتعليم، أو الملكية، أو الإرث. تعرض الكاتبة الأمريكيـــة دونّا وولفولك كروس في روايتها التاريخية بعنوان «البابا الأنثى» الصادرة عام ١٩٩٦م، الظروف التي ســـادت في القرن الميلادي التاســـع وسط أوروبا عرضًا معبّرًا، وكيف عاشت النســـاء ككائنات حيّة دون حقوق ولا كرامة، ويشـــير المسلمون بســـرور إلى ذلك العصر الوسيط الأسود والغني في الوقت نفسه بما ساد فيه من مظاهر، كلما أرادوا إبراز حصول المرأة المسلمة على حقوقها كما وهبها الله تعالى لها دون أن تبذل شيئًا بنفسها من أجل ذلك، فساد في البلدان العربية الاعتقاد عمومًا أنّ المرأة الغربية خاضت جولات نضال طويلة لتحصيل حقوقها، بينما نالت النساء المسلمات حقوقهنّ، هكذا دون مقدمات.

الثورة الفرنسية منطلقًا للصراع من أجل حقوق النساء:

في الواقع لم ينطلق تحصيل حقوق النساء في أوروبا من العودة إلى الدين، إلى الصورة التي اعتمدتها المسيحية عن المرأة، بل ارتبط ذلك بحركات التمرّد المدنية ضدّ ما ساد من مظالم، وبالتالي بجولات الصراع في ميادين عديدة من أجل الحريات والعدالة. وصنعت هذه الاحتجاجات الإطار الذي بدأت النساء بالتحرك الهادف داخل نطاقه للسؤال عن أوضاعهنّ والمطالبة بتحرّرهنّ، وما كان بمقدورهنّ الاستناد في ذلك إلى حقوق دينية مسيحية. وكانت الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانتية -على حسب البلد المعني- هي التي تملك سلطة «تعريف» الحقوق والواجبات الدينية للمرأة.

كان تعرُّض المرأة للتمييز هو النظرة السائدة لنوعية التعامل مع المرأة سواء في البنية الهيكلية التنظيمية للكنيسة، أو في اللغة الدينية المستخدمة بما في ذلك لغة الإنجيل[1]، وبالتالي كانت المطالب بالمساواة موجّهةً ابتداءً إلى المؤسسات الدينية.

وهكذا لم تتلقَّ مساعي التحرّر النسوية في وسط أوروبا ما يغذيها من مصادر أو دوافع دينية. ويمكن بالمقابل العودة بالمنابع الأولى للحركة النسوية في أوروبا إلى الثورة الفرنسية في نهاية القرن الميلادي الثامن عشر.[2]

كان الصراع ضد التمييز والظلم على حساب المواطنين من جانب السادة الإقطاعيين وسلطة رجال الكنيسة وطبقة النبلاء في فرنسا، يحمل ثلاثة أهداف في الدرجة الأولى: المساواة والحرية وضمان حقّ التملّك. كان الفرد وحقوقه الثابتة في محور بيان حقوق الإنسان والمواطنة الصادر في فرنسا، وهو ما اعتُبر أهمّ إنجاز للثورة فيها.[3] كما في صياغة البيان الأمريكي لحقوق الإنسان عام ١٧٧٦م، جاء في وثيقة صياغة مبادئ الحقوق الفرنسية أيضًا: كلّ إنسان يولد حرًّا وعلى قدم المساواة مع سواه، وله حق الحياة، والتملّك، والسعي لتحقيق السعادة لنفسه، وتنطوي مهمة الدولة على أساس عقد اجتماعي على حماية هذا الحق.[4]

حقوق الإنسان.. ولكن دون النساء:

صحيح أنّ النساء شاركن في تحريك التمرّد الثوري بدافع من ضغوط المجاعات المنتشرة، ضدّ الاضطهاد والتمييز على حساب الطبقة الثالثة في المجتمع[5]، ولكنّ الحقوق التي وُلدت بذلك لم تكن حقوقًا للنساء في الوقت نفسه.[6]

في الواقع لم ينطلق تحصيل حقوق النساء في أوروبا من العودة إلى الدين، إلى الصورة التي اعتمدتها المسيحية عن المرأة، بل ارتبط ذلك بحركات التمرّد المدنية ضدّ ما ساد من مظالم

تعود فكرة العقد الاجتماعي إلى الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، وكان هو نفسه -كسواه من معاصريه- يعتبر تقسيم الوظائف الاجتماعية بين الجنسين والوصاية الحقوقية على الإناث من السكان، أمرًا طبيعيًّا.[7]

وأشار جون لوك، أحد الآباء الفكريين لـ«التنوير» الأوروبي، منذ ١٦٨٩م إلى حق حرية الإنسان، ووضع مبدأ التعاقد في مواجهة مبدأ «الأبوية» (المقصود بالتعبير: التسلّط الذكوري)، ولكنّه أضاف بصدد مسألة الجنسين الفصلَ ما بين المجتمع المدني والأسرة، وقال بسريان مفعول قواعد متبانية فيهما. ورغم أنّ لوك اعتبر الزواج عقدًا، تمسّك بـ«واجب كلّ امرأة الخضوع لزوجها»، وبأنّه واجب طبيعي وليس

(1) Klein 1995:168; Filip 2005: 2
(2) Zetkin 1976
(3) Herrmann 2007
(4) Helwig 1997
(5) Majer 2008: 22
(6) Zetkin 1976
(7) Helwig 1997

سياسيًا، ويعطي إدارةَ الحياة الزوجية للرجل باعتباره «الجزء الأقوى والأقدر وفق مقتضيات الطبيعة».[١]

لهذا يُعتبر موقف القيادات من رجال الثورة ومَن حملها من مفكري التنوير موقفًا ازدواجيًا تجاه النساء ومطالبهنّ، فمن جهة اعتُرف للنساء بمزيد من الحقوق، ووجدت مشاركتهنّ في حركات التمرّد القبول، ومن جهة أخرى استمرّ إقصاؤهنّ من الحياة السياسية، ولم يُعترف لهنّ بحقوق المواطنة.[٢]

استمر إقصاء النساء في المجتمعات الأوروبية عن اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وحتى الخاصّة، رغم الانتشار السريع لحقوق الإنسان وحقوق المواطنة. وكانت إمكانات التعليم أمامهنّ محدودة، ولم يحصلن على حقّ التصرف بما يملكن، ولم يستطعن توقيع العقود، أمّا مزاولة العمل فكانت مشروطة بموافقة الرجل، وتعرّضن للتمييز الشديد بصدد حق رعاية الأطفال في حالة الطلاق، وكانت أجور العاملات منهنّ متدنيّة للغاية، فكنّ بذلك موضع الاستغلال.

العدالة من أجل النساء:

لهذه الأسباب لم يوصل نجاح الثورات غالبًا إلى نهاية النضال ضدّ ظلم النساء، بل على النقيض من ذلك، فمن هنا انطلقت بدايات الحركة النسوية المنظمة، وارتبطت بتاريخ مطالب المواطنة بالمساواة.[٣]

ولتوضيح «محدودية مصطلح المساواة ذكوريًا»[٤] ومواجهتها، وضعت الكاتبة الفرنسية أولومب دي جوج عام ١٧٩١م ما سمّي بيان حقوق النساء.[٥] وفي المادة الأولى من هذا البيان الذي استند إلى بيان حقوق الإنسان في عصر التنوير، ورد المبدأ الأساسي القائل: «تولد المرأة حرة، ومتكافئة مع الرجل في جميع الحقوق»[٦]. تأسّست تدريجيًا النوادي النسائية والروابط العمالية النسائية الثورية في المدن الفرنسية[٧]، وطرحت مطالبها، وسرعان ما تعرّضت للملاحقة والحظر، بينما تركّزت تلك المطالب على سريان مفعول «الحرية والمساواة والأخوّة» على النساء أيضًا[٨]، بل من أجل الطرح العلني لتلك المطالب أُعدم عقب نهاية الثورة الفرنسية ١٧٨٩م كثيرٌ من النساء اللاتي تزعّمن الحديث عنها.[٩]

بالمجموع لم تحقّق الجهود المبذولة عبر الثورة الفرنسية سياسيًا شيئًا من النجاح بصدد حقوق النساء، بل أدّى حق «الشيفرة الاجتماعية» الذي سنَّه نابليون إلى مزيد من التمييز على حساب النساء في قضايا الطلاق. وبقي النقص في إمكانية التعليم، وافتقاد الحقوق السياسية، وارتباط المرأة بزوجها. وهكذا كان للنساء دور يجد التقدير عمومًا في واقع المجتمع، كزوجات، وعشيقات، وأمهات، وكذلك في ميادين ثقافية وفنية، أمّا المكانة الاجتماعية فسقطت مع الوصاية القانونية الكاملة على النساء، ووقع الفصام التام بين المجالات العامة والخاصة عبر التناقضات بين المبادئ والوقائع الاجتماعية في فرنسا خلال القرن الميلادي التاسع عشر.[١٠]

تشير ناشطات الحركة النسوية الفرنسية إلى تغييب الحقوق عن المرأة، فلا يرين فيه ميولاً صادرة عنها، بل تحويلاً للمرأة إلى قطاع الحياة الثقافية؛ حيث لا تتعرّض السلطة السياسية للسيطرة «الأبوية» للخطر، أي تُحال إلى قطاعات، تشارك المرأة فيها، ولكن لا تكون «شريكة».[١١]

(1) Planert 2005: 427
(2) Majer 2008: 60
(3) Gerhard 1988
(4) Gerhard 1988
(5) Gerhard 1988; Zetkin 1976
(6) Majer 2008: 51
(7) Majer 2008: 37
(8) Wiggershaus 1979:9 ; Majer 2008: 40ff
(9) Majer 2008:44
(10) Majer 2008:90
(11) Fraisse 1995

الحركات النسوية الأولى في أوروبا:

مع الثورات التي ظهرت في دول أوروبية أخرى خلال النصف الأول من القرن الميلادي التاسع عشر بعد الثورة الفرنسية، ظهر أيضًا رجال ونساء يتبنّون بشكل أساسي المساواة بين الجنسين، وتشكّلت مجموعات نسائية عديدة منفصلة بعضها عن البعض الآخر، طرحت هذه المطالب.[1]

وتُعتبر ماري فولستونكرافت في إنجلترا الرائدة التالية للحركة النسائية، وكانت قد لفتت الأنظار إليها في أواخر القرن الميلادي الثامن عشر، عبر ظهورها العلني في الدعوة إلى المساواة لإنهاء التمييز على حساب النساء. صحيح أن هذا البلد لم يتعرّض خلال القرنين الميلاديين الثامن عشر والتاسع عشر لانقلاب دستوري، إلاّ أن الأحداث الثورية في اليابسة الأوروبية تركت مفعولها في التطور التقنيني في إنجلترا بقوة.[2]

ورغم أن إنجلترا شهدت أيضًا روح التنوير الذي صبغ –نظريًا– مبدأ المساواة، فإن التصوّر العام عن حق الحرية كان مزدوجًا، للرجال من جهة وللنساء من جهة أخرى. وكانت نساء إنجلترا من الطبقة الوسطى في الدرجة الأولى، وسعين آنذاك بنشاط من أجل تحسين مستوى تعليم المرأة، والعودة إلى فتح الفروع المهنية أمامها، وسبقت ذلك مطالب انفرادية من جانب النساء الإنجليزيات من الطبقة العليا للحصول على المشاركة في الحياة السياسية، ولكن دون جدوى.[3]

الحركات النسوية المدنية والعمالية في ألمانيا:

عانت النساء في ألمانيا خلال القرن الميلادي التاسع عشر معاناة خاصة من التدنّي الشديد للأجور، وما صنعه من الظروف البائسة للعمال معيشيًا وفي نطاق العمل، وكانت عاملات المصانع موضع الاستغلال، يحصلن على أجور منخفضة، ويعملن يوميًا ما بين ٩ ساعات و١٢ ساعة، ولم يجد أطفالهن ما يكفي من الرعاية، فلم تكن توجد حماية للأمومة أو في حالات المرض، وركزت مطالب النساء على تحسين هذه الظروف وكذلك على المساواة الاجتماعية.[4]

ولكنّ الحركة النسائية في ألمانيا بقيت منقسمة على نفسها، شأنها شأن الانقسام ما بين مجتمع مدني وطبقة عمالية، فنشأت حركتان نسويتان، مدنية وعمالية، واتبعتا في السعي من أجل حقوق المرأة أسلوبين مختلفين، كما ركّزتا على نقاط ثقل متباينة. وكان على النساء العاملات السعي للمساواة مع زملائهنّ العمال من الرجال داخل نطاق الحزب (العمالي) الواحد، كما كان عليهنّ من جهة أخرى العمل للمساواة في ميادين التعليم والتأهيل مع النساء الأخريات من المجتمع المدني. وكنّ في الوقت نفسه يحاولن تحصيل حقوقهن لدى أرباب العمل، ومن أجل الحصول على إمكانات العمل أصلاً. وقد ساد في نطاق المنظمة العمالية الاتفاق على مسألة عمل المرأة؛ لأن المؤسسين الأولين لها، كارل ماركس وفريدريك إنجلس، أكّدا بوضوح أن ذلك شرط أولي من أجل تحرير المرأة[5]، وكانت قضية المرأة محورًا أساسيًا في الصراع الطبقي لدى كلارا تسيتكين، أهمّ الشخصيات في إطار النساء العاملات.

إلاّ أن الحركة النسائية المدنية لم تجد حلفاء لها ولا فكرًا ثوريًا يحرّكها، وكان عليها أن تناضل ضدّ الصورة العامة القديمة حول المرأة، حيث لا مكان للتعليم أو مزاولة مهنة، وأن تناضل أيضًا ضدّ البنية الهيكلية السياسية، التي رفضت الإصلاحات التقنينية وأبقت النساء في نطاق المجالات الاجتماعية والخيرية.[6]

(1) Zetkin 1976
(2) Majer 2008: 330
(3) Planert 2005: 437
(4) (Otto 1976: 25)
(5) Majer 2008: 201
(6) Zetkin; Majer 2008

مطالب الحركات النسوية:

رغم الاختلاف القائم تلاقى قطبا الحركة النسوية الألمانية على نواة مشتركة بشأن قضية المرأة وتحسين أوضاعها:

– مطالب اجتماعية صدرت عن نساء الحركة المدنية في الدرجة الأولى، ولم تقتصر فقط على المطالبة بتحسين ظروف المرأة، بل شملت الفقراء والمحتاجين، ووجدت بذلك قبولاً إيجابيًا.

– مطالب التعليم والعمل التي انطوت على معالم ثورية، فإلى جانب المطالبة بتحسين ظروف العمل، طالبت نساء الحركة المدنية بتثبيت الحق العامّ لمزاولته، بحيث لا يقتصر على مهن بمعطيات سيئة تُترك للمرأة، مثل الحياكة، والخدمة، والعمل في المصانع، بل يشمل المهن ذات القيمة الأعلى، التي تحتاج إلى التعليم، وبالتالي كنّ يطالبن بوضوح بتأمين إمكانات التعليم والتأهيل للنساء.

تعتبر فترة النضال النسائية الأولى في مختلف البلدان الأوروبية لتحصيل الحقوق، فترةَ مقاومة تعرّض النساء لسلبيات التمييز في معظم مجالات الحياة في المجتمع (لاسيّما التعليم والعمل والأسرة والسياسة)

– أما المطالبة بالمشاركة السياسية فلم تكن موضع اتفاق، فقد ساد الخلاف في وجهات النظر بصددها آنذاك داخل نطاق الحركات النسائية. ولهذا اقتصرت المطالبة بحق الانتخاب وسواه من الحقوق السياسية على أقليّة من النساء في الحركة المدنية، واعتُبرت أقليّة متطرفة في حينه. لِذا بقيت الحركة النسائية المدنية بغالبيتها في إطار الصورة التقليدية عن المرأة، وتركّزت مطالبها على قطاعات التعليم وتحسين الأوضاع الاجتماعية. أمّا ما وُصف بالحركة النسائية المتطرّفة فدعت لذات الحقوق التي كانت للرجال، بما يشمل الحقوق السياسية أيضًا[1]، ويكمن السبب في اختلاف التصوّرات ما بين الناشطات في الحركة النسائية عن المرأة نفسها وماهيتها.

– وختامًا أرادت النساء تخفيف قوانين الزواج والأسرة بما يحسّن أوضاع النساء؛ إذ لم يحقّ للمرأة أن تتعلم، أو تزاول عملاً، أو أن تتنزّه أو أن تسافر بمفردها دون إذن الرجل، ولم يكن سهلاً تخفيف تلك القوانين؛ إذ افتقرت الحركة النسائية بجناحيها المدني والعمالي إلى من يتحالف معها.

كانت نواة المطالب الرئيسة للحركة النسائية المدنية –والتي تحقّق مصلحة نساء الطبقة العمالية أيضًا– تتركز على:

– المساواة في قوانين عقد الزواج، وهيكليته، والطلاق.

– شمول حق رعاية الأطفال للنساء والرجال.

– قيم جنسية واحدة للجنسين.

– حق حرية تصرّف النساء بما يملكن وبدخلهنّ وأجورهنّ.

– حرية التعليم والتأهيل المهني ومزاولة العمل.

– الحقوق المتساوية في كافة مجالات الحياة الاجتماعية.

– المساواة السياسية التامّة في الدولة وأجهزتها.[2]

بذلك تعتبر فترة النضال النسائية الأولى في مختلف البلدان الأوروبية لتحصيل الحقوق، فترةَ مقاومة تعرّض النساء فيها لسلبيات التمييز في معظم مجالات الحياة في المجتمع (لاسيّما التعليم والعمل والأسرة والسياسة). والحل المطروح هو –بالتوافق مع فكر التمرّد المدني– المساواة في هذه الميادين مع الفريق الذي يتمتع بالتمييز من السكان، وهو بنظرهنّ فريق الرجال.

في نطاق ما عرفته ثورات التمرّد من حركات نسائية متباينة (مثل المدنية والعمالية، ولاحقًا الاشتراكية)

(1) Majer 2008

(2) Zetkin 1976: 46

وُجد أيضًا نساء متديّنات ينوّهن للحرية الممنوحة من الإله للبشر، وبالتالي للنساء أيضًا، ولكن لم يكن يوجد دور يُذكر للأفكار الدينية ولحقوق النساء في نطاق المسيحية داخل إطار المساعي من أجل المساواة.

بهذا انطلقت الحركات النسوية في أنحاء أوروبا خلال القرن الميلادي التاسع عشر، من دعوة التحرّر من غياب الأرضية القانونية ومن الارتباط بالغير، ليتطابق وضع المرأة مع أوضاع الرجال، وتلك هي الفكرة الأساسية التي حدّدت لدى الحركات النسوية مسار مساعي التحرر في القرن الميلادي العشرين.

إنّ التطلع للحرية والاستقلالية والمساواة مع الرجل هو العنصر الموجّه الذي أعطى المطالب نوعيتها وكثافتها.

تثبيت حقوق النساء في القرن الميلادي العشرين:

لم تتراجع النساء عن مطالبهنّ وصلابة مواقفهن، واختلفت الفترة الزمنية اللازمة بين دولة أوروبية وأخرى على حسب الظروف السائدة وما طرحت الحركات النسوية من مبادرات ومطالب، إنّما أمكن خلال القرن الميلادي العشرين الوصول إلى الهدف النهائي من حيث المساواة القانونية، وتحرير المرأة من ارتباطها بالرجل في مختلف الدول الأوروبية. أما الصيغة التطبيقية لهذا الهدف فتؤخذ هنا من مثال مسار تحرير المرأة في ألمانيا، التي قسّمتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى دولتين، سادت فيهما تطوّرات مختلفة عن بعضها البعض فيما يتعلّق بحقوق النساء.

تُبّتت المساواة بين الرجل والمرأة في جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) وفي الجمهورية الألمانية الديمقراطية (الشرقية) على السواء بعد الحرب العالمية الثانية، كما تُبّتت حماية العلاقة الزوجية والأسرة كحقوق دستورية، ولكن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين أعطى الصِّيَغ التطبيقية

لذلك أشكالاً مختلفة تمامًا.[1]

في الدولة الشـــرقية ذات التوجّه الشيوعي شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن الميلادي العشرين عملية دمج عدد كبير من النســـاء فـــي العالم المهني؛ إذ توافقـــت الأهـــداف العقائديـــة والاقتصادية على المطالبة الماركسية التقليدية بتحرير جنس النساء عبر اندماجهنّ في عملية الإنتاج، والضرورات الاقتصادية الناجمة عن الحاجـــة إلى أيدٍ عاملة غير متوافرة بما يكفي، أمّا تخفيف الأعباء المنزلية عن النساء عبر إيجاد منشـــآت عامة وتابعة للمصانع من أجل رعاية الأولاد وتوسيع شـــبكة الخدمات الاجتماعية، فقد استهدف تجنّب الاضطرار إلى حلول وسطية غير مرغوب فيها، لا سيما التركيز (الوقتي) على المهام الأُسَرية.[2]

تحرير المرأة.. عملية فوقية أم من القاعدة؟!:

هذا ما جعل الحديث عـــن «تحرير المرأة من رأس الهـــرم» هدفًا للمجتمـــع الاشـــتراكي، وبهذا حملت مساواة النســـاء صبغة عملية توجيهية وقومية علوية؛ لأنّها خضعت لتوجيه الرجال، ولم تُطرح للنقاش عبر الـــرأي العام. كانت دوافع تحرير المرأة بذلك عقائدية وسياسية واقتصادية، فمن الناحية العقائدية اتخذت صورة المســـاواة بين المرأة والرجل مكانها في الصورة النموذجية للمجتمع الشـــيوعي، وسياسيًّا استهدفت عملية إزالة التمييز على حســـاب النســـاء اكتســـابَ تأييدهـــنّ للنظام القائم، وعلـــى الصعيد الاقتصادي كانت النساء طاقةً عاملة مهمّة.[3] لهذا وضع السجل القانوني للأســـرة من عام ١٩٦٦م في ألمانيا الشرقية علـــى عاتق الزوجـــين، أن ينظّمـــا علاقاتهما بحيث «تستطيع المرأة الجمع بين نشاطها المهني والاجتماعي وأمومتها».

ويدور الحديث عن «تحرير المرأة من قاعدة المجتمع» بالنسبة إلى ألمانيا الغربية؛ لاتخاذه مسارًا ديمقراطيًّا علنيًّا، ولم تكن قيمه السياســـية مشابهةً لِما في ألمانيا الشـــرقية، بل انطلق من جانب الحركات والمنظمات النســـوية، وتلكّأت خطـــواتُ التطبيق فـــي الأنظمة السياسية والقانونية.[4]

ولهذا كانت ســـجلات التشـــريعات القانونية المدنية تحتـــوي حتى عام ١٩٧٧م على قوانين توجب على المرأة طلب الإذن من زوجها إذا أرادت مزاولة مهنة ما. وحتى عام ١٩٥٨م كان باســـتطاعة الزوج أن ينهي من جانبه علاقة عمل زوجته في مكان ما بصورة فورية، كما كان يملك إلى ذلك الحين حـــقّ الكلمة النهائية في مختلف شـــئون العلاقة الزوجية، ويدير هو ما تجلبه المرأة معها من ثروة تملكها إلى الحياة الزوجية، ويملك حقّ التصرف بما تحصل عليه من مال عبر مزاولتها عملاً ما.

لم يســـرِ مفعولُ إصلاحِ قوانين الزواج والأسرة في ألمانيا الاتحادية إصلاحًا شاملاً إلاّ عام ١٩٧٧م، بإيعاز من المحكمة الدستورية العليا آنذاك؛ إذ ألغت الانطلاق من صيغة «المرأة ربّة البيت في العلاقة الزوجية»، وبدلاً من ذلك ثبّت القانون الجديد أن إدارة الشئون المنزلية الأُسَرية تتمّ بالتوافق بين الطرفين. ومنذ ذلك الحين أصبح لكلّ من الزوجين «حق ممارســـة العمل»، وعليه «عنـــد اختيار مهنته ومزاولتهـــا أن يراعي احتياجات الطرف الآخر في الأسرة بصورة مناسبة».

لم تقترن التعديلات القانونية باتجاه مساواة النساء بتبدّل توزيع الأدوار التقليدي في الحياة المعيشية.

ارتبـــط التغيير في ألمانيا الشـــرقية بتخفيف عبء تربية الأولاد على الأمّهات العاملات بصورة مباشـــرة هادفة، عن طريق توسيع إنشاء دور الحضانة، ورياض الأطفال، ومنشآت الرعاية المدرسية. هنا كان للعوامل العقائدية والاقتصاديـــة دورها أيضًا، ليكون الأطفال أنفســـهم تحت تأثير الرعاية المباشرة على مدار اليوم «بما يتفق مع الرؤى التربوية الشيوعية».[5]

(1) Helwig 1997
(2) Helwig 1997
(3) Demnitz 2003
(4) Demnitz 2003: 9
(5) Demnitz 2003:13

رغم ذلك ظهر للعيـــان أن أغراض الدولة من وراء تشـــغيل النســـاء بصورة كاملة لم تكن قابلة للتحقيق تمامًا بســـبب تناقضها مع إرادة النســـاء أنفسهن؛ إذ سرعان ما ظهر الميل إلى عمل النساء لفترات محدودة من اليوم، إضافة إلى انخفاض معدلات الولادة.[1]

أمّا هدف مشـــاركة النســـاء على قدم المساواة في قطـــاع التعليم، فأمكن تحقيقه ســـريعًا، وظهرت في ألمانيا الشـــرقية في الســـتينيات الميلادية مؤشّرات تحقيق المساواة في المدارس السياسية/ التقنية العليا، التي تؤهّل للدراســـة الجامعية؛ إذ بلغت نسبة الإناث في العام الدراســـي ١٩٦٣-١٩٦٤م ٤٨٪، ووصلت في العام الدراسي ١٩٧٥- ١٩٧٦م إلى ٥٣٪، أمّا في ألمانيا الغربية فلم تلحق نسبة الإناث بالذكور إلا بعد خمسة عشر عامًا، في مطالع الثمانينيات الميلادية.[2]

ارتفعت نسبة النساء في المعاهد العليا أيضًا، وكانت الدراسة الجامعية عام ١٩٦٥م تعادل ثلاثة أرباع الطلبة بالمجموع فـــي الدولتين الألمانيتين، وارتفعت في ألمانيا الشـــرقية خلال عقدٍ واحد فرصُ بلوغ الإناث المرحلة الجامعية إلى ما يعـــادل فرص الذكور، ممّا يعود إلى إجراءات الدولة لتثبيت نظام الدراسة الجامعية، وإلى إيجاد شـــروط دراسة ملائمة للنســـاء. أمّا في ألمانيا الغربية فارتفعت نسبة الإناث من ٢٧٪ (١٩٦٥م) إلى ٣٦٪ عام ١٩٧٥م وإلى ٤٠٪ في الثمانينيات الميلادية، ولكن ســـاد التفاوت بين الجنسين على صعيد الإقبال على فروع دراسية بعينها.[3]

بعد الصراع القانوني: مساواة النساء:

بهذا تحقّق تحســـين الوضع القانوني للنساء خلال النصف الثاني من القـــرن الميلادي الماضي في ألمانيا بمجموعها كما تحقّق في الدول الأخرى وسط أوروبا، وحصل هدف المساواة على دفعات نحو الأمام.

من الناحية القانونية أصبح للنســـاء في أوروبا مع نهاية القرن الميلادي العشـــرين وضعٌ أفضل مما كان عليه في أي وقت مضى، كما أن المساواة بين الجنسين أصبحـــت أمرًا مقبولاً اجتماعيًـــا بصفة عامة، ولكن بقيـــت العراقيل في بعض ميادينـــ التطبيق العملي. وكان هدف الحركة النســـائية على الدوام أن تشـــمل المســـاواة مع الرجال مركزَ المرأة، وحقوقها، والفرص المتوافرة لها، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تغيير جذري فـــي التصورات الســـائدة حـــول توزيـــع الأدوار بين الجنســـين، وحول المرأة منذ القـــدم، ولا يكفي لبلوغ ذلك تعديلُ الوضع القانوني وحده. لهذا تحوّلت نقاط الثقل في أنشطة الحركات النسائية من مواجهة الخلل في الوضـــع القانوني، إلى مواجهة افتقاد التوازن بين الجنسين في مختلف الميادين الأخرى.

تيار «الجندر/ النوع البشري»:

نتيجة لِما ســـبق فُتح في أوروبا فصلٌ جديد بظهور تيـــار فكري محـــوره «الجندر»، ويوصـــف من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على الســـواء بأنه «استراتيجية» مطروحة للتطبيق «لضمان شمولية تحقيق المســـاواة باعتبارها مهمّة الدولة، لا سيّما من خلال العناصر الفاعلة في إداراتها العامة».

يعني ذلك أن «حق» المســـاواة بين الرجل والمرأة، المثبّت في دساتير دول الاتحاد الأوروبي، يُستكمل بإضافة «واجـــب» تطبيقه، ويكون تنفيذ ذلك عبر هذه «الاســـتراتيجية»، التي تنطلق من المستويات الإداريـــة. ويقـــال بهـــذا الصـــدد: إنّ على فكر «الجندر» المحوري إحداث تغييرات في العلاقة ما بين الجنسين، لمنع وقوع التمييز، كما ذكرت الوزارة الاتحادية الألمانية لشئون الأسرة.[4]

ويَرِدُ في التفاصيل لشرح هذا المصطلح المركّب، أنّ (الجندر/ النوع البشـــري) لا يُؤخذ بمعنى نوعية ما، كأن يوصف بالنســـاء أو بالرجال، بل بمعنى «مراعاة

(1) Helwig 1997
(2) Demnitz 2003:10
(3) Demnitz 2003:10

(٤) انظر في موقع: <www.gender-mainstreaming .net>

البشـــر على اختلافاتهم وتنوّعهـــم»، بينما تعني كلمة «تيار محوري» أنّـــه ينبغي في مختلف ميادين القرار، من حيث المنتجات، والعرض، والعاملين، والتنظيم، أن يؤخذ بعين الاعتبار دومًا وجود نساء ورجال في أوضاع معيشية متباينة، وعند مراعاة هذا التباين فقط يمكن تجنّب وقوع التمييز (ليس المقصود: التباين بين نساء ورجال في تلك الأوضاع، بل بين عنصر بشري وآخر، بغض النظر عن الجنس).

سياسة الاتحاد الأوروبي لتطبيق المساواة:

تستند سياسة الاتحاد الأوروبي لتطبيق مبدأ المساواة إلى «الخطوط العامة للمعاملة على قدم المســـاواة» الصادرة عـــام ١٩٧٦م عـــن المجلـــس النيابـــي الأوروبـــي و«مجلس تطبيق مبدأ المعاملة المتســـاوية بين الرجال والنساء». وتستند هذه الخطوط العامة إلى المادة السادسة من الحقوق الأساسية، التي تم تثبيتها لاحقًا في معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت).

لا تـزال مواطن الخلل على حسـاب النسـاء قائمة وكبيرة، كما تذكـر التقارير الصادرة بصـدد تطبيـق المسـاواة، علـى مسـتوى الاتحـاد الأوروبـي وعلـى مسـتوى الـدول الأعضـاء فيـه وتظهـر مواطـن الخلـل في جميع الميادين الاجتماعية ذات الأهمية.

وختامًا لهذه المســـيرة التزم الاتحاد الأوروبي في أواخر التسعينيات الميلادية عبر معاهدة أمستردام، بأن يســـعى في كافة المجالات السياســـية للقضاء على مختلف أشكال التمييز بين الجنسين، ولدعم تطبيق المســـاواة بينهما، أي الأخذ بالتيار الفكري الجنـــدري. وتبعًا للقـــرارات المعنية فـــي اتفاقية الرابطة الأوروبية (المواد ٢، ٣، ١٤١) وُضع في هذه الأثناء بضعة عشر خطًا من الخطوط العامّة لدفع تطبيق المساواة قدمًا.[1]

من الخطوات المحددة علـــى هذا الصعيد المخطط التنفيذي لأعـــوام ٢٠٠٦- ٢٠١٠م، الـــذي أخذت به مفوضية الاتحـــاد الأوروبي في آذار/ مارس ٢٠٠٦م، لتطبيق المســـاواة بين الرجال والنساء، وجاء بصدده «إعادة دراســـة المراســـيم القانونية الحالية للاتحاد الأوروبي، التي لم يتمّ تعديلها حتى ٢٠٠٥م، من حيث تحقيقها لهدف تطبيق المســـاواة، بغـــرض تطويرها وتحديثها وإعادة صياغتها إذا اقتضت الضرورة».

ويســـتند هذا المخطط إلى الاســـتراتيجية العامة الســـابقة للفترة الزمنية بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥م لتطبيق المساواة بين النساء والرجال.

إنّ اســـتراتيجية الفكـــر الجنـــدري، كمـــا أرادتها الناشطات في الحركة النسوية والسلطات السياسية، تعطي للوهلة الأولى للناظر إليها من المستوى الوسطي العام في المجتمع، انطباعًا عامًا بأنّ الغرض يقتصر على تحسين العملية التنفيذية لحق المســـاواة وتطبيقه ما بـــين الرجل والمرأة، وبالتالي إزالـــة نقاط الخلل على حســـاب النســـاء.. وهنا تتركّز الحجج علـــى الحقيقـــة الثابتة بالدراســـة التحليلية والأدلّة بشـــأن وجود تمييز على حساب المرأة في العمل والأجور.

مواطن الخلل البنيوية تجاه النساء في أوروبا:

لا تزال مواطن الخلل على حســـاب النســـاء قائمة وكبيرة، كمـــا تذكر التقارير الصـــادرة بصدد تطبيق المساواة، على مستوى الاتحاد الأوروبي وعلى مستوى الـــدول الأعضاء فيه. وتظهر مواطن الخلل في جميع الميادين الاجتماعية ذات الأهمية مثل: ضعف نســـبة وجود النســـاء في القطاع السياســـي، لاســـيما في المناصـــب ذات المكانة الاجتماعيـــة العالية والمرتبطة بصلاحية السلطة، وتحصل النساء وسطيًا على أجور أدنى من متوســـط ما يحصل الرجـــال عليه، وتعيش النساء مع التعرّض لمخاطر أكبر على صعيد احتمالات الفقر والمعاناة الفعلية منـــه، كما تحمل المرأة العاملة القســـط الأكبر من أعباء الأعمـــال المنزلية، وتربية

(1) Holzleithner 2005

الأطفال والرعاية في حالة المرض وتقدّم السن.[1]

تعمد التقارير الأوروبية الصادرة سنويًا منذ ٢٠٠٣م حول تطبيق المساواة بين النساء والرجال، إلى عرض التطـــور الحاصل فـــي مختلف المجـــالات من خلال الأرقام. ويذكر تقرير سنة ٢٠٠٨م مثلاً أن الفارق بين نســـب تشغيل الرجال والنســـاء في أوروبا كان يعادل ١٤,٤٪ عام ٢٠٠٦م، رغم تحســـين المســـتوى العلمي للنســـاء، وارتفاع نسبة الدراسة الجامعية إلى ٥٩٪.

وتشـــكو التقارير بانتظام من تفاوت الدخل المالي بين الرجال والنســـاء، حيث بلغ الفارق في الدولة الألمانية ذات المكانة المحورية أوروبيًا نسبة ٢٢٪ سنة ٢٠٠٦م، وهو قريب من أدنى معدّلاته على مستوى بلدان الاتحاد، وهو ٢٥٪.

ويشير التقرير إلى أنّ واقع التصنيف التمييزي في القطاعين العام والمهني تبعًا للجنس، بما يشمل تعداد النســـاء في المواقع التوجيهية فـــي الاتحاد الأوروبي، «يسبّب صداعًا للمفوضية الأوروبية». لم يعد يتحقّق تقدّم ما في هذين القطاعين، بل يمكن رصد انتكاسة في التطوّر، وبالتالي زيادة هذا التصنيف التمييزي في سوق العمالة في عدد من البلدان الأوروبية.[2]

إنّ مختلف التقارير المعنية تشـــخّص بذلك مرة بعد أخرى وجود التمييز على حســـاب النســـاء في دول الاتحاد الأوروبي، لاســـيما في الحيـــاة المهنية، على أساس:

- انخفاض معدّل أجور المرأة (وســـطيًا حوالي ١٥ في المائة بالمقارنة مع الرجل)،
- وزيادة تشـــغيل النساء في القطاعات المهنية ذات الأجور المتدنية (ثلث النساء تقريبًا)،
- والظروف الأسوأ في مكان العمل،
- وهـــذا ما يؤدّي إلـــى معاناة النســـاء من الفقر الشديد،
- وإلى ارتفاع نسبة وجود ما يسمّى «المهن النسائية» نوعيًـــا، المتميزة بانخفاض الأجـــور وانخفاض المكانة الاجتماعية.

ترى مفوضية الاتحاد الأوروبـــي ضرورة التصرّف في ميدانين، همـــا التوافق بين الحياة المهنية والحياة الخاصـــة، ونظام العمل الجزئي للنســـاء، ففي هذيـــن المجالين لا تتوافر بعدُ الشـــروط العامة لإزالة عدم المســـاواة بين النساء والرجال في البلدان المعنية.[3]

إنّ مختلف التقارير المعنية تشـخّص بذلك مرة بعـد أخرى وجود التمييز على حسـاب النسـاء فـي دول الاتحاد الأوروبي، لاسـيما في الحياة المهنية

بينما تبدو الإرادة الكامنة من وراء إزالة هذه المعطيات الموضوعية التي تُعرض كنواقص، وتبدو بالتالي مكافحة التمييز، هي الدافع الرئيس من وراء تيار الفكر الجندري بوصفه الصيغة الرســـمية لسياسة المساواة في الاتحاد الأوروبي، بل سبقت المســـاعي في مؤتمر بكين الدولي الرابع حول المرأة، ليســـري مفعول هـــذه الصيغة على مستوى عالمي شامل.

انتقاد الفكر الجندري: اضمحلال الجنسين:

تنطلق الانتقادات الرئيســـة فـــي ألمانيا من جانب الكنيســـة الإنجيلية تجاه تيار الفكـــر الجندري، ولا تجد صدًى عبر وســـائل الإعلام إلا نادرًا. وترى هذه الانتقادات أن السبعينيات الميلادية شهدت نشوء حركة نسوية متطرفة، فنشـــأت عقيدة «الرؤية الجندرية»، ومصطلـــح «الجنـــدر» الجديد هو بذلـــك المصطلح المركزي الموجّه لها.

لـــم تعد توجـــد صلة ما بـــين العلاقة الجنســـية و«الجندر»/ الجنس أو النوع البشري، فُصل ما بينهما، بل نشـــأت علاقة معارضة تجـــاه بعضهما البعض. ويرى الناقدون أنّ العلاقة الجنســـية بمعنى «الجنس

(1) Holzleithner 2005

(٢) انظر تقرير الاتحاد الأوروبي حول تطبيق المساواة من عام ٢٠٠٨م.

(3) Gleichstellungsbericht 2008

العضوي/ البيولوجي» متوافر بالمنظور الطبيعي، ولكن أصبحت الأهمية الأكبر للجندر/ النوع البشري، وليس هذا سوى «دور للجنس البشري جرى تصميمه بصورة اصطناعية للمجتمع»، لا يستند إلى ثوابت عضوية مسبقة، وبالتالي هو قابل للتغيير باستمرار.[١]

تبعًا لذلك لم يعد الوصول إلى تحرير المرأة يكتفي بالتخلّص من الميزات الذكورية، بل ينبغي تحرير الإنسان نفسه من حيث الأساس من «طبقة الجنس» أي من التصنيف رجالاً ونساء؛ إذ اعتُبرت الفوارق بين المرأة والرجل هي المصدر لجميع حالات الظلم، لا يمكن وفق نظرية الجندر التوصّل إلى هدف المساواة إلا من خلال إزالة جميع الفوارق (لو أمكن ذلك)[٢]. لقد تبنّت عقيدة الجندر بذلك -كما يقول نقّادها- الصيغة التي وضعها الماركسيون من قبل: وجود فروق يعني انعدام المساواة، وغياب المساواة يعني الظلم.[٣]

محور ما تريده الرؤية الجندرية إذن هو تليين «تصنيف الجنس البشري»، لـ«تفريغ الكلمة من أهميتها» بالنسبة إلى جميع الفوارق ما بين المرأة والرجل. فهذا وحده ما يوصل إلى المساواة (المطلقة). يعني هذا تبدّل معنى مصطلح المساواة نفسه: «المساواة الآن هي قابلية التبادل المطلقة بين المرأة والرجل».[٤]

بتعبير آخر: بدلاً من وجود جنسين مختلفين تجاه بعضهما البعض، أصبح الموجود عبارة عن عدد كبير من عناصر الجندر/ النوع البشري على قدم المساواة.

(1) Vonholdt 2009

(٢) هذه إشارة إلى مقولة صدرت عن أوكين، التي تُعتبر الفيلسوفة السياسية للحركة النسوية، انظر:
Justice, Gender and the Family, New York 1989, S. 171.

(3) Vonholdt 2009

(٤) Vonholdt ٢٠٠٩: فونهولدت طبيبة أطفال ومؤلفة، معروفة لدى الرأي العام الألماني بصورة خاصة من خلال موقفها تجاه العلاقات الجنسية المثلية المختلف عليها؛ إذ كان من مواقفها معارضة ما صدر عن الجمعية الأمريكية للطب النفساني، وألغت بموجبه تلك العلاقات من قائمة الأمراض النفسانية، وعارضت فونهولدت في جلسة استماع إليها في المجلس النيابي الاتحادي الألماني مشروعَ قانون لتثبيت مساواة أصحاب العلاقات الجنسية المثلية بسواهم، وتطرح رؤيتها بذلك من زاوية اختصاصها العلمي ومن حيث كونها مسيحية إنجيلية.

هذا ما يعطي تطبيق المساواة مفهومًا جديدًا. ويتضح من خلاله أن الرؤية الجندرية لا تعطي تعريفًا جديدًا لكلمة المساواة فقط، بل تعطي ذلك أيضًا لكلمات «الزواج والأسرة»، ومن هنا توجب المساواة ما بين علاقة جنسية مثلية وعلاقة زوجية.

يجري تنفيذ رؤية «قابلية التبادل» هذه بصورة مبرمجة عن طريق تحقيق المساواة بصورة ملزمة من الناحية الإحصائية، أي بنسبة ٥٠ إلى ٥٠٪ (بين الرجال والنساء)، فهذا التساوي الرقمي مطلوب في جميع ميادين الحياة والعمل. لتحقيق ذلك يجب تمكين النساء بعد الإنجاب مباشرة من مزاولة العمل بصورة كاملة، وترك تربية الأطفال للدولة إلى أقصى حدّ ممكن، أو ينبغي أن يوزّع الرجل والمرأة الأعمال المهنية والأعمال المنزلية بنسبة ٥٠٪ لكل منهما.[٥]

علاوة على هذا النقد الجذري الصادر عن الدوائر المسيحية الإنجيلية، توجد دراسات ناقدة أخرى تجاه موضع الفكر الجندري، تقول: إنّ القطاع السياسي انتزع موضوع السياسة النسوية من الحركات النسوية، وجعلها تابعة له، دون تحقيق نجاح يُذكر. كما أنّ الفكر الجندري ركّز على القطاع الإداري، واستثنى القطاع الاقتصادي الخاص[٦]. إلا أنّ مجلس النساء الألماني الذي يجمع معظم الروابط والمنظمات النسائية، ويجري تمويله من الخزينة العامة في الدرجة الأولى، يدعم مبدأ الفكر الجندري.[٧]

بعد الحركة النسوية: الحرية وحتمياتها المفروضة:

تبنّت هذه السياسة بوضوح دعمَ النساء وتطبيق مساواتهنّ، وحصلت نساء أوروبا على حقوقهنّ إلى حدّ بعيد، وتبدّلت صورة المرأة في المجتمع، ونجم عن ذلك سكون الحركات الاجتماعية النسوية الأوروبية. أصبحت الإمكانات المفتوحة أمام النساء في أوروبا

(5) Vonholdt 2009

(6) Heister 2007

(٧) انظر موقع مجلس النساء الألماني:
<http://www.frauenrat.de/deutsch/frauenrat.html>

هي ذات الإمكانات المفتوحة أمام الرجال. أصبحن يملكن حريتهنّ وتقرير مصيرهنّ بأنفسهنّ.

بذلك يكون قد تمّ تحرير النساء، بمعنى تحريرهنّ من الارتباط بالرجل، وتحقق هدف الحركة النسوية، من حيث تمكين النساء على الصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد القانوني -السياسي من تحقيق وجودهنّ ذاتيًا، وبلوغ ما يتطلّعن إليه دون حواجز. لا غرابة إذن في ألاّ تجد النساء ما يدفع إلى التجمّع المنظّم بهدف تحسين أوضاعهنّ. وما يسمعه المرء اليوم في فرنسا أو ألمانيا من مواقف علنية تمثّل الحركة النسوية، إنّما هي أصوات نساء من الحركة النسوية في السبعينيات الميلادية، أي من جيل الأمّهات والجدّات بالنسبة إلى جيل النساء من ذوات الأعمار المتوسطة حاليًا. السؤال المطروح حاليًا هو ما إذا استطعن بمواقفهنّ القديمة أن يستجبن لاحتياجات جيل النساء الحالي.

تجدّد النقاش في المجتمع حاليًا حول دور المرأة، وظهرت مواقف مختلفة يواجه بعضها بعضًا، منها دعم المرأة في الحياة المهنية وتمكينها من التألّق المهني، مثلها في ذلك مثل الرجل، وهو ما يتبنّاه بوضوح السياسيون والإعلاميون. أمّا عندما يدور الأمر حول المرأة كأمّ، فيحتدّ النقاش العام بصدد إمكانية الجمع بين ذلك وبين مزاولة المهنة. استقرت وسط المجتمع عمومًا صورة المرأة النموذجية كسيدة ناجحة مهنيًا وكائن جذّاب، تقرّر أمورها بنفسها. وتُطرح الأسئلة أحيانًا من جهة أخرى تجاه هذه الصورة النموذجية، فتظهر في النقاش الدائر مواقف تضع الأمومة في مكانة مركزية، وتضع إشارة استفهام أمام مساعي النجاح المهني على حساب الأسرة وعلى حساب النساء أنفسهنّ، ولكن وسائل الإعلام تتعامل مع هذا الطرح بوصفه رجعيًا متخلّفًا، لا يتفق مع المواقف الاجتماعية العامة، ويوصم بمعارضة الحداثة.

إيفا هيرمان المشهورة كمذيعة أخبار ومقدمة برامج تلفازية اتخذت موقف التشكيك تجاه الصورة النموذجية المفروضة، ودعت المرأة للعودة إلى أنوثتها وأمومتها[1]، وهذا من المواقف المتّهمة بالسعي لإعادة الظروف القديمة إلى ما كانت عليه، أي «هبوط» المرأة بنفسها إلى وضع حدود لنفسها في صيغة «كائن أُسَرِيّ وأمّ». وتعرّضت هيرمان بسبب أطروحاتها إلى النقد الحاد من جانب السياسيين ومشاهير الحركة النسوية، وهُوجمت علنًا من جانب دور نشر إعلامية، بل فُصلت من وظيفتها في مؤسسة الإذاعة والتلفزة شمال ألمانيا؛ إذ إنّها تعرّضت بذلك لهزّ ما تمّ تثبيته في هذه الأثناء من توافق اجتماعي على التخلّص نهائيًا من أدوار نسائية قديمة.

ولكن كيف يمكن تفسير الرفض الحاد لمثل هذه المواقف؟

إنّ التوجّه العام حاليًا في ألمانيا وفي الدول الأوروبية الحديثة الأخرى يمضي نحو الترخيص بأشكال متعددة لعلاقات المعاشرة الجنسية، واعتبارها نماذج مستقرة اجتماعيًا. يعني ذلك أنّ الأسرة القائمة على علاقة زوجية بين المرأة والرجل مع إنجاب الأطفال لم تعد موضع الترويج كحالة نموذجية. فالمطلوب هو أن تتخذ إلى جانب صيغة «الأسرة التقليدية»، وعلى قدم المساواة معها صيغ أخرى للمعاشرة دون زواج بين المرأة والرجل، وللمعاشرة فيما يسمّى العلاقة الجنسية المثلية، مع اعتبار ذلك زواجًا أو دون ذلك، بالإضافة إلى «أُسَر فردية» بمعنى وجود أمّ تنفرد بتربية أطفالها أو أب ينفرد بتربية أطفاله.

لا يُطرح ذلك في المدارس باعتباره «واقعًا اجتماعيًا قائمًا» فحسب، بل يجري تلقين الأطفال أنّ هذا وضع طبيعي، بحيث تتقبّل الفتيات ويتقبّل الفتيان جميع أشكال المعيشة المشتركة، ويتدرّبون على التسامح إزاءها، ويتمّ إعدادهم من أجل اختيار شكل من هذه الأشكال لأنفسهم، فلا ينبغي أن يقتصر استعدادهم على صيغة الزواج التقليدي.

خلال سنوات معدودة أصبح الترخيص بكافّة أشكال

(1) Hermann 2006

المعاشرة المعيشية هذه، وبنموذج الجنس البشري على هذا النحو، أمرًا مقبولاً على وجه التعميم في المجتمع. لم تعد الأسرة من زوجين، رجل وامرأة، ومواليد شرعيين، هي الوضع الطبيعي كوحدة أساسية في المجتمع، بل حلّ مكانها التنوّع في «النماذج الأُسَرية» التي يُرَاد أن تكون جميعًا متساوية من حيث قيمتها، وقابلة للممارسة في الحياة الفعلية.

بهذا المعنى تكون المرأة على استعداد لجميع النماذج عن طريق تحقيق هدف تأمين متطلباتها المعيشية المادية بنفسها، فهذا ما يمكّنها من أن تعيش دون شريك حياة أو «شريكة» حياة، أو أن تنخرط في علاقة خارج إطار الحياة الزوجية، وجميع ذلك ممّا أصبح واسع الانتشار، ومن وراء ذلك كلّه صار أمرًا ممكنًا من الناحية الاقتصادية.

لقد أدركت المرأة الأوروبية، بعد طول جهد وعناء، أنها لم تتحرر حقيقة بل ازدادت أوضاعها سوءًا وتعاسةً، فبدأت أصوات نسوية أوروبية عدة تعيد النظر في ادعاءات وهم الحرية، مطالبةً بضرورة التوائم مع فطرة المرأة الأنثى الزوجة والأم وليس المرأة الجندر مشوشة النوع والوظيفة

آلام حرية الاختيار:

أصبحت المرأة في الدول الأوربية قادرة على الاختيار اليوم، نموذج المعاشرة في حياتها، وطريق تعلميها، ومهنة تزاولها، وهو ما لا ييسّر الحياة عليها، ولا يسهّل قطعًا اتخاذ قرار بشأن إنجاب الأطفال. وتُظهر التطوّرات في السنوات الماضية أن تعدّد الفرص أمام النساء بدعوى التحرر والحرية أصبح عبئًا ثقيلاً عليهنّ. أصبحن مرغمات على مزاولة العمل في معظم الحالات، ليس في مهن تحقّق التألّق والنجاح، وبالتالي المكانة الاجتماعية، بل لمجرّد تأمين المتطلبات الأساسية للمعيشة، أي في مهن عسيرة الأداء متدنية الأجر تحقيقًا للتحرر «الزائف» عن قيد الأسرة والرجل.

في نطاق دراسة بعنوان «المرأة المسئولة عن طعام أسرتها» جرت بتكليف الاتحاد الألماني للنقابات، أسفر استطلاع أجري عام ٢٠١٠م في ألمانيا، أنّ ٢١٪ من الأسر المتعدّدة الأفراد، تعتمد على عمل المرأة وحدها، وكان هذه الرقم في حدود ١٥٪ عام ١٩٩١م، وأنّ ثلاثة أرباع النساء القائمات على هذه المسئولية المالية يصنعن ذلك مكرهات، والنصف لا يشعر بالسعادة لهذا الدور، لاسيما وأن الغالبية تعمل في قطاعات مهنية ذات أجور متدنية، وفي الوقت نفسه يتحمّلن عبء العمل الأُسَرِي والمنزلي، ممّا يصل إلى أقصى درجات الإرهاق.[1]

بدأ إدراك هذه الإشكالية وبدأ النقاش حولها، ولكن ليس في اتجاه يؤدّي إلى التشكيك في تطوّر المجتمع باتجاه القبول بذلك التنوع في الأشكال المعيشية الاجتماعية، أو إلى معالجة ناقدة للصيغ النموذجية الحالية حول المرأة. إنّما يدور النقاش العام والسياسي حول مسائل من قبيل كيفية تخفيف عبء رعاية الأطفال عن النساء العاملات، وكيفية تخفيف الأعباء المالية الواقعة على الأسر عبر إنجاب الأطفال، وكيفية تمكين النساء من الوصول إلى مهن أفضل. بهذا لا تجري معالجة الأوضاع السيئة من جذورها، بل عن طريق مزيد من إجراءات انتزاع المرأة من إطار الأسرة بدعوى الحرية، وهذا ما تراه الحركة النسوية تحريرًا مزعومًا للمرأة.

لقد أدركت المرأة الأوروبية، بعد طول جهد وعناء، أنها لم تتحرر حقيقة بل ازدادت أوضاعها سوءًا وتعاسةً، فبدأت أصوات نسوية أوروبية عدة تعيد النظر في ادعاءات وهم الحرية، مطالبةً بضرورة التوائم مع فطرة المرأة الأنثى الزوجة والأم وليس المرأة الجندر مشوشة النوع والوظيفة. ولكن ما يثير العجب

(١) انظر: نساء منفردات في تحصيل الدخل، تحرير المرأة القهري، ٢٠١٠، في الموقع الشبكي لصحيفة دي تسايت الأسبوعية:

Frauen als Alleinverdienerinnen. Unfreiwillige Emanzipation, 2010 in: Die Zeit online: <http://www.zeit.de/gesellschaft/familie/2010-07/ernaehrerinnen>

حقًّا أن يبقى النموذج الغربي للمرأة المتحررة –مع ما يعتريه من نواقص وعورات– ملهمًا لبعض الحركات النسوية في عالمنا الإســـلامي، وكأنه قد أصبـــح لزامًا على أمتنا أن تجتر نفايات الأفـــكار والمفاهيم التي لفظها أهلها وباتت عندهم جزءًا من الماضي وحقبة من حقب التاريخ في حين يراد بها أن تظل حاضرنا الواقع ومســـتقبلنا المأمول.

معلومات إضافية

الأوضاع المتردية للمرأة في الغرب:

يتحدث الدكتور (سايمونز مور) عن وضع المرأة في الغرب فيؤكد على أن العلاقة الشائنة مع المرأة لم يتولد معها غير الخراب الاجتماعي.

ويقول: تؤكد آخر الإحصائيات عن أحوال المرأة في العالم الغربي بأنها تعيش أتعس فترات حياتها المعنوية، رغم البهرجة المحاطة بحياة المرأة الغربية التي يعتقد البعض أنها نالت حريتها، والمقصود من ذلك هو النجاح الذي حققه الرجل في دفعها إلى مهاوي ممارسة الجنس معه دون عقد زواج يتوّج مشاعرها ببناء أسرة فاضلة.

ويضيف أن هناك اعترافًا اجتماعيّا عامًّا بأن المرأة الغربية ليست هي المرأة النموذجية ولا تصلح أن تكون كذلك، وهي تعيش حالة انفلات مع الرجال.

والحقائق والأرقام تكشف الواقع المؤلم لحال المرأة الغربية المظلومة:

ففي بريطانيا :

- أكثر من ٥٠٪ من القتيلات كن ضحايا الزوج أو الشريك.
- ٥٠ ألف باحثة بريطانية تقدمت باحتجاجات شديدة على التمييز ضد المرأة في بريطانيا.

وفي إسبانيا :

- سجلت الشرطة في إسبانيا أكثر من ٥٠٠ ألف بلاغ اعتداء جسدي على المرأة في عام واحد، وأكثر من حالة قتل واحدة كل يوم.

وفي أمريكا :

- يُغتصب يوميًّا في أمريكا ١٩٠٠ فتاة ، ٢٠٪ منهن يغتصبن من قِبَل آبائهن.
- ٨٠٪ من المتزوجات منذ ١٥ عشرة سنة أصبحن مطلقات في سنة ١٩٨٢م.
- ٨ ملايين امرأة في أمريكا يعشن وحيدات مع أطفالهن دون أي مساعدات خارجية في سنة ١٩٨٤م.

بعض مظاهر استغلال المرأة في الغرب:

١- استخدام المرأة في الدعاية والإعلان:

المرأةُ تبتز بشكل بشع في المجتمعات الغربية تقول الباحثة جيهان البيطار «حول أخلاقيات الإعلان»: إن ٩٣٪ من الاعلانات التجارية تستخدم السيدات. و ٧٣٪ منها يتم تقديمها من خلال حركة المرأة. وأكثر من النصف يحتوي إثارة في المضمون.

٢- فتح مجالات عمل لا تتناسب مع طبيعة المرأة:

فبناء على نظرية المساواة المزعومة في العالم الغربى؛ فإن المرأة تعمل كما يعمل الرجل، في المناجم وصناعة المواد الثقيلة، وتنظيف الشوارع، وقيادة الشاحنات، وغيرها من الأعمال التي لا تتناسب مع طبيعتها الجسمية.

٣- العنف والاعتداء على المرأة:

صور الاعتداء على المرأة بالضرب أو التحرشات الجنسية أو الاغتصاب والقتل ليست في الواقع أقل سوءًا مما هي عليه في كل مكان آخر. فقد كشف مسح استطلاعي أعدته وزارة الداخلية البريطانية أن ٨٠٪ من ضابطات الشـــرطة، أي بنسبة أربعة إلى خمســـة، يتعرضن للمضايقات الجنسية خلال نوبات العمل الرسمية. شارك في الاســـتطلاع ١٨٠٠ ضابطة في عشر مديريات أمن في إنكلترا وويلز، وأشرفت عليه الدكتوره جنيفر بروان وهي باحثة اجتماعية في الوحدة الملحقة في مديرية أمن «نيوهامبشاير».

ويقـــول مركز الضحايا الوطني الذي يناصر حقوق ضحايا جرائـــم العنف: إن معدل الاغتصاب في الولايات المتحدة أصبح يبلغ ١,٣ امرأة بالغة في الدقيقة الواحدة؛ أي ٦٨٠٠٠ امرأة في العام.

وأضـــاف المركز أن واحدة من كل ثماني بالغات في الولايـــات المتحدة تعرضت للاغتصاب ليكون إجمالي من اغتصبن اثني عشر مليونًا ومائة ألف امرأة على الأقل.

ويشـــير المســـح إلى أن ٦١٪ من حالات الاغتصاب تمت لفتيات تقل أعمارهن عن ١٨ عامًا، وأن ٢٩٪ من كل حـــالات الاغتصاب تمت ضد أطفال تقل أعمارهم عن ١١ عامًـــا. وأظهرت الأرقام زيادة معدل الاغتصاب عن العام الذي سبقه بنسبة ٥٩٪.

وتبين بعض الإحصاءات الأوروبية أن هناك امرأتين تعيشـــان دون زواج؛ مقابل كل رجل أعزب، وهذا يعني أن جيلاً من النســـاء يتعرضن لخطر العنوسة. وتذكر الإحصائيات العلمية أن المرأة التي يتراوح عمرها ما بين ٣٥-٣٩ عامًا لا تتوفر لها فرص الزواج إلا بنسبة ٣٨٪ فقط.

المرأة وتجارة الرقيق الأبيض:

يؤكد تقرير لمنظمة الهجرة الدولية أنه يجري ســـنويًا بيع نصف مليون امرأة إلى شـــبكات الدعارة في العالم، وأن النساء من دول أوروبا الشرقية يشكلن ثلثي هذا العدد، أما أعمارهن فتتراوح بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين.

وتعترف منظمة الشرطة الأوروبية «أوروبول» بأن تجارة الرقيق الأبيض منظمة بشكل جيد، أما المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذه المســـألة وبعض الأجهزة الأمنية في أوروبا الشرقية فتؤكد أن الكثير من النساء يقعن في فخ الاســـتدراج الذي يجري عادة عن طريق نشـــر إعلانات مكثفة في مختلف الصحف في دول أوروبا الشرقية عـــن الحاجة إلى مربيات أو نادلات في المطاعم، أو مغنيات أو راقصات، أو عارضات أزياء للعمل في الغرب أو في بعض الدول البلقانية بعروض مغرية.

وتؤكـــد العديد من المصادر المتابعة لتجارة الرقيق الأبيض في أوروبا أن العديد من الدول والمناطق في البلقان غدت مفترق طرق بالنســـبة للكثير من النساء، ولاسيما اللاتي يُستدرجن من جمهوريات رابطة الدول المستقلة كأوكرانيا أو ملدوفيا وروسيا البيضاء.

وفـــي دليل علـــى الحجم الخطير الذي وصلت إليه هـــذه التجارة، يقول تقرير للمجلـــس الأوروبي: إن أرباح القوادين ومجموعات المافيا التي تعمل في هذا المجال في دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت في الأعوام العشـــرة الماضية بنســـبة ٤٠٠٪، وإن شبكات الدعارة هذه تعرض الآن نصف مليون امرأة للبيع، يبلغ الدخل الذي تحققه النساء فيها للقوادين ومزوري الوثائق ومهربي البشر وغيرهم ١٣ مليار يورو سنويًا.

وتقول إحصائية صادرة عن وزارة الداخلية الأوكرانية: إن حوالي ٤٠٠ ألف امرأة وفتاة دون سن الثلاثين غادرن أوكرانيا خلال السنوات العشر الماضية عن طريق عصابات المافيا. ومن وسائل العصابات المنظمة استخدام الفتيات أنفسهن في استدراج بنات جنسهن لمستنقع الدعارة من خلال تزيين ذلك العمل وإظهار محاسنه المادية، مقابل حياة الضنك الاقتصادي والاجتماعي في البلد الأصلي للضحايا.

الحداثة «الغربية» تهدِّد الأسرة:

يومًا بعد آخر، تتوالى التقارير والدراسات التي تؤكِّد أنّ (مؤسّسة الزواج في أوروبا تنهار)، وأنّ انهيار هذه المؤسسة يهدِّد شعوب عدّة دول بالانقراض.

ففي تقرير نشره البرلمان الأوروبي (١٩٩٩/١١/٢٤م)، يؤكِّد أنّ مؤسسة الزواج في أوروبا تتجه نحو مزيد من التراجع، لم تشهده أوروبا من قبل؛ حيث يشير التقرير إلى أنّ عدد حالات الزواج تراجعت في كل دول أوروبا الـ٤٦، عدا فرنسا وألمانيا وأيسلندا والبرتغال؛ حيث سجّلت زيادات طفيفة ـ ربّما يعود إلى ارتفاع نسبة المهاجرين في بعض هذه الدول ـ، وأنّ نصف النساء أجرينَ عقودًا رسمية مقابل نسبة كانت تصل إلى ٩٠٪ سابقًا.. وكذلك تزداد نسبة الولادات خارج إطار الزوجية، حيث تصل إلى نسبة الثلثين في ايسلندا، و٥٠٪ في الدانمارك، و٤٠٪ في فرنسا.. كما أنّ نسبة الخصوبة أيضًا قليلة، حيث تبلغ ١,٢ طفل للمرأة في كل أوروبا.

وبسبب هذه الأوضاع، فقد أثارت مؤشرات النموّ السكّاني في ألمانيا (عام ١٩٩٩م)، إلى المزيد من دواعي القلق من مغبّة انقراض الأمّة الألمانية في غضون عقود من الزمن؛ حيث زاد عدد الوفيات عن الولادات بمقدار ٧٦٠٠٠ حالة وفاة، مما ينذر ـ حسب قول الخبراء ـ بأنّ هذا المعدّل كفيل بأن تخسر ألمانيا ما يعادل سدس سكّانها حتى عام ٢٠٣٠م.

المصادر:

المرأة في ظل الحضارة الغربية.. الحضور والتجليات، موقع مسلم أون لاين، ١٥ أبريل ٢٠٠٩م، انظر الرابط:

http://moslimonline.net/index.php?page=artical&id=537

من يرفع الظلم عن المرأة الغربية ؟، د. محمد بن عبدالله الهبدان، ٢١ صفر ١٤٢٩ هـ انظر الرابط:

http://akhawat.islamway.com/modules.php?name=News&file=article&sid=836 .

مستقبل الأسرة في العالم، د. إحسان الأمين، موقع www.balagh.com